



د.علي عبد الرحمن الحويل

اصطفافات النواب

لا أظن أن أحدا من المراقبين للوضع السياسي في الكويت يعتقد أن الحكومة قد فوجئت بنتائج الانتخابات البرلمانية، فهي من أراد تركيبة متناقضة على الهيئة التي جاءت بها نتائج الانتخابات تليبي ما أرائته، والذي يمكن قراءته ما بين سطور مرسوم الحل وهو معارضة الصوت العالي والطموحات المحدودة؛ محدودة بمطالب تخدم النواب المطالبين بها شعبويا مثل إلغاء قرارات سحب الجنسية من بعض المواطنين، والذي تعمدت الحكومة ترك الباب «مواربا» أمام المعارضين، عليه إبان دفاعاتها أمام المحاكم ليكون مجال المناورة «مشرعاً أمامها»، إذ يمكنها رفض المطالبة محتجة بالقانون أو القبول بالتعديل الجزئي عليها متذرةً بسابقة حكم المحكمة.

لعل ما فاق توقعات الحكومة وفوجئت به فعليا هو المنافسة على كرسي الرئاسة وباقي كراسي مكتب المجلس، والذي بلغ التصعيد فيه حد انقسام النواب إلى معسكرين كل منهما متمسك بمرشحيه دون الالتفات إلى المبدأ الدستوري الذي جاء من رحمته، مبدأ الديموقراطية! تمسكوا بفرعية ديواني المطير والعتيبي في تناقض صريح مع قانون الانتخاب الذي جاء بهم للبرلمان وتناصوا أن مكاتب المجلس تشغل بالاقتراع تحت قبة البرلمان ويفوز بها من يجمع عليه النواب دون حاجة لهذا الاصطاف كل إلى جانب فرقة في ممارسة هي اقرب لأي وصف منها للديموقراطية.

ما الذي يتوقعه النواب من رداد فعل شعبية تجاه انقسامهم؟ وكيف يجيبون عن السؤال الأهم وهو إلى أين يقودون المشهد السياسي والمجلس والأمة؟ هل حسب الأعضاء خسائرهم في مقابل الأرباح التي حققوها إن وجدت أي أرباح؟ وهل يستحق الكرسي ثمننا له هذا الانقسام وما يؤدي إليه بالضرورة من خلاف على أولويات ومطالب وأهداف الفريقين؟ وماذا عن السابغة المخرجة في العمل البرلماني التي أرسوها وسجلت باسمهم؟

الرابح الأكبر من خسائر النواب في سياق الرئاسة هو الحكومة، فقد تمكنت من التعرف على فكر وتوجهات وقدرات النواب وتحالفاتهم وخصوماتهم، والأهم أسلوب التقرب إلى كل منهم وكسب تأييده.

لم يفت الوقت بعد على الحكماء في الفريقين للإسراع بإجراء مصالحة نيابية - نيابية تكفل تصحيح المسار والعودة إلى نهج يلي مصالح الأمة الكبرى وتطلعاتها للقضاء على الفساد ووضع برنامج لمعالجة الاقتصاد واستراتيجية لخلق مصادر بديلة لدخل النفط الخام وإصلاح التعليم وتطوير البلاد.

● **قبل الغتام:** تحرب الكويت فرحة بخادم الحرمين، كبير الأسرة الخليجية وقائدها، ضيفا مالكا لقلوب شعبه في الكويت ونزله عيونهم، حبك يا بوفهد عظيم كقدركم.



صالح الشايحي

الولادة المتسرة

اكتب في تبشير يوم الجمعة وقبل انبلاج شمسهِ، وما زالت أخبار الحكومة الجديدة حتى هذا الوقت في علم الغيب، لم يصدر فيها بيان ولا أعلن عنها إعلان. وتأخر تشكيل الحكومة له أكثر من معنى، وقد يكون في خانة السلب أو الإيجاب. ففي خانة السلب قد تكون هناك ترضيات ومحاصصات ورفض واشتراطات وما إلى ذلك. أما في خانة الإيجاب فقد يكون الثاني في اختيار الوزراء الجدد وتحميل كل وزير حقيبة المناسبة، هو سبب التأخر في إعلان الحكومة الجديدة.

وبالطبع نحن كمواطنين، نتمنى أن يكون التأخير للسبب الثاني الإيجابي، رافضين تمام الرفض السبب الأول السلب. دافعنا إلى ذلك رغبتنا في أن يتولى



قل الحق



آلية مقترحة لأعضاء مجلس الأمة

د. يوسف يعقوب البصارة

انتهجت الدول خلال العقود المخصصة منحنى لمشاركة الشعوب في الحكم من خلال المجالس النيابية والبرلمانات المنتخبة، والمعينة لتكون للشعوب دراية بمقتضى الأمور ولشراكتها في صنع القرار وتحمل المسؤوليات الجسام.

وقد حدّدنا الحثيف على الشورى، حيث قال سبحانه وتعالى: (وشاورهم في الأمر)، وقوله جلت قدرته (وأمرهم شورى بينهم)، وفي القول المأثور «ما خاب من استشاره»، بيد أنه في معظم دولنا العربية لا توجد أحزاب سياسية كما هو موجود في برلمانات غربية، فمن خلال هذه الأحزاب تتكون حكومات ظل ويتحدد منهج السياسة العامة وإعداد صيغ التساؤلات والاستجابات، وهذا هو الشأن في الكويت، فكيف يستطيع مجلس الأمة الارتقاء بأدائه وبعدم وادّ مقترحاته وإصلاحاته من الحكومة. يتأتى ذلك من خلال تشكيل لجان أو تجمعات في المجلس، إلا أن التجارب السابقة لم تنجح عن نمو وإدراك في النهج التشريعي والرقابي، لأن

الكفؤ والقادر والأمين والوطني المسؤولية الوزارية، لا الهش ولا الضعيف ولا المتخاذل. وعندنا كفاءات عالية القامة نزيهة ونظيفة وطاهرة الكف والقلب ولكنها بعيدة عن الأضواء الكاشفة ومتوارية لتعففها ولا تعيش ضجيج السياسة ولا صخب الصراعات والمنازعات ولا تنزل ساحة المهاترات، فلا بد من الحرص على البحث عنها وإشراكها في الحلقة الوزارية، فمثل هذه العناصر هي التي يليق بها حمل حقيبة الوزارية، وليس المتلهفين عليها ومن يزجون بأسمائهم في التشكيل المتوقع، بحجة تسريبات عن التشكيلة الوزارية الجديدة والتي حفلت بها أيامنا الماضية، ففي كل يوم تحمل إلينا الأخبار «المسربة» تشكيلية وزارية تتناطح فيها أسماء من يريدون التقرب من الماعون

هنالك آليات مضادة بصورة أو باخرى تستطيع أن تدفع إلى نحر هذه التوجهات. شهدت الحملات الانتخابية لمجلس 2016 العديد من الأخطاء والوعود والأحلام، والتي لن يكتب لها النجاح وتحقيق المثال، لما نكرناه سلفا، فما السبيل إلى الوصول إلى المرام دلني؟ هنالك عدة مراثيات بهذا الشأن، إلا أنني ومن خبراتنا وتفاعلنا مع الأوضاع السياسية خلال العقود الأربعة الفاتحة أقترح آلية قد يكتب لها النجاح. أرى أن يقسم أعضاء المجلس إلى مجموعات في حدود ثلاثة إلى خمسة أعضاء يتبنى كل واحد منهم الأمور التي طرحت خلال الحملات الانتخابية أو التي قد تطرأ خلال الأيام القادمة، والتي قد تكون حبلى بالعديد من الأمور داخليا وخارجيا، ثم تقوم هذه المجموعات بالاتصال بالأعضاء الآخرين وبأهل العلم والتخصص وجمعيات النفع العام والمعاهد والجامعات وإن أدى الأمر إلى أهل اختصاص من



ماضي الخميس

الإعلام.. وبلاويه!

أن نتنقع عن الكتابة تارة من الزمن مهما كانت الأسباب، فهذا بمنزلة أن نتوقف عن التنفس.. والكتابة لمن هم مثلي متنفس كبير.. ومساحة شاسعة من الشهيق والزفير.. حتى وإن وجدت حاليا سببا ووسائل أخرى للتعبير غير كتابة المقالات الصحفية إلا أن هذا النوع من الكتابة «المثال» هو الأقر والأجمل. سنعود للكتابة بإرادتنا مثلما توقفتنا عنها برغبتنا بسبب ضغوطات الأيام الماضية.. لكنني من اليوم ساعان موقفا واضحا ومحددا.. سيكون هناك محور أساسي في كل ما سينشر هنا في هذه المساحة.. وأن كانت القضايا المحلية في الكويت كثيرة ومنعجة.. إلا أنني أؤمن بالتخصص.. لذلك سأخصص بما أجيد وهو الإعلام.. وسيكون حديثنا عن الإعلام بشكل عام وهمومه ومشاكله و«بلاويه».. وبالتأكيد.. سيكون هناك رصد لسلبات الإعلام والقائمين عليه بكل أطيافه الرسمي والخاص.. والرسمي بالتأكيد نصيب الأسد.. وقد يزل من يزل ويغضب من يغضب.. لا بهم.. المهم.. أن نقول الحقيقة والصدق. فترقبوا.. وتابعوا.. والله من وراء القصد.. ودمتم سالمين.



د.عبد الهادي عبد الحميد الصالح

يا للمسلمين!

مسلمو بورما يستغيثون ليس لهم إعلام، كن أنت إعلامهم وشارك ليصل للعالم وأقل شيء نعمله الدعاء لهم بالفرج! هذا نموذج من الرسائل المنتشرة في التواصل الإلكتروني للفضية المنسية لأحد مكونات الشعب البورمي «الروهينجيا» مشكلتهم أنهم أقلية مسلمة، ولذلك يواجهون عملية تطهير عرقي رهيب، ومفجوعة بالتعذيب والقتل الجماعي بالحرق والصدّام الكهربائية، وإجبارهم على ترك ديارهم، بينما المنظمات الدولية في سبات عميق! ومعهم بنو جلدتهم من مسلمي العالم! والإبراهيميون المدعون بالإسلام مشغولون بالنبح والنحر في رقاب الناس المسالمين، والسياسيون يستغلونها حتى نكرهم لها في خطبهم السياسية، ولذلك استقوت إسرائيل في التعنت ضد أي استحقاقات فلسطينية، وشجع الطاغوت البورمي للولوغ في دماء المسلمين، والرسول صلى الله عليه وآله وسلم، نبي الإسلام يسترحكم «من بات ولم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم!» وعلى المستوى الشعبي: أين الثقافات في جمع التبرعات لهم، كأقل حد - بعد الدعاء لهم - في المؤازرة والدعم والمواساة؟



سامي الخوافي

الداخلية لتسهيل حركة المرور؟ ألم يخطر ببالها أن هناك كثيرا من أولياء الأمور لا يعرفون كيف يصلون إلى تلك المنطقتين لأسباب عديدة؟! ألم يخطر ببالها أن الأمطار سوف تؤدي إلى تأخر الطلاب عن الحضور في الموعد المحدد خاصة أن هناك ورقة صريحة بعدم السماح للطلاب بالدخول بعد الساعة التاسعة صباحا وبالتالي المتأخر عن الموعد لن يقدم الاختبار وما أكثرهم؟! لقد أثبتت تلك الإدارة المسؤولة عن ذلك الاختبار فشلهما بجدارة، فلم يكن هناك أي موظف من الجامعة يساعد في توجيه الطلاب إلى القاعات أو الرد على استفسارات أولياء الأمور التائهين سوى «ضباط الأمن»، فهم في حقيقة الأمر ما قصروا مع الجميع، ولكننا مع الكم الكبير نلتمس لهم العذر والتقصير لأنه ليس عملهم. ما تأمله في السنوات المقبلة أن تراعى تلك الإدارة بعض الأمور المهمة والتي يجب أخذها في الحسبان: في وجود وسائل التواصل الحديثة يجب إرسال رسالة أو إيضاح في مثل تلك الظروف المناخية بأن الاختبار قد تم تأجيله.



طلبت مني «بنتي» اصطحابها لجامعة الكويت كلية الآداب بمنطقة كيفان السبت الماضي لإجراء اختبار القدرات الأكاديمية لطلبة الصف الثاني عشر القسم الأدبي، وكان أيضا في ذلك اليوم طلبية العلمي إضافة إلى طلبية الصف الحادي عشر بقسمي الأدبي والعلمي أيضا! ولكم أيها القراء أن تخيلوا في يوم واحد وفي ساعة محددة ومن جميع مناطق الكويت كم السيارات المتوافدة إلى ذلك المكان، علما بأنه كان هناك وبنفس اليوم بمنطقة الخالدية في كلية العلوم والهندسة نفس الاختبار، فكانت هناك زحمة غير طبيعية في تلك المنطقتين وما حولهما، وكلنا يعلم أنه في يوم الجمعة كانت هناك أمطار الخريف تتساقط بشكل غزير، ما جعل شوارعنا «مترسة» ماء وطينا وخاصة منطقة كيفان بسبب التصليحات الكثيرة والتي تجعل الداخل إليها مفقودا. لا أعرف ما الإدارة المسؤولة عن اختبارات القدرات الأكاديمية، ولكن ألم يخطر ببالها أن أغلب طلبية الكويت سيتوجهون في هذا الاختبار؟! فكان من المفترض الاستعداد والتنسيق مع وزارة



شيء مخجل

المرضون والمرضات أو إن اصح التعبير ملائكة الرحمة كما نسميهم، تلك الفئة من القطاع الطبي الذي يعتبر ركيزة أساسية في حياة المريض نظرا للدور الكبير الذي يلعبونه في التطبيب والتخفيف من معاناة المرضى. ولأن العلم يتطور والعالم يضيء كلما نحو تطوير هذه المهنة كيف لنا في الكويت أن نكسب تعليم تخصص التمريض قيمة إضافية عن الممنوحة في شتى أنحاء العالم؟ فاليوم الجهة الرسمية في الدولة التي تكسب درجتي الدبلوم والبيكولوجيوس في التمريض هي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ولكن أين دور جامعة الكويت من هذا التخصص الحيوي؟ وأين دور الأساتذة المتخصصون في الطب من صياغة وتأليف كتب للتدريس تناسب التمريض؟ فالعالم اليوم يقدم درجة الدبلوم العالي والماجستير في تخصصات فرعية للتمريض ومنها على سبيل المثال لا الحصر تمريض الطوارئ، العمليات، العناية المركزة، القلب والأوعية الدموية، الجراحة والباطنية، الحروق، مكافحة العدوى، رعاية المسنين، الأورام، الصحة النفسية والكلية وغيرها من التخصصات الفرعية. ولكن ماذا لو قامت جامعة الكويت باعتماد هذه التخصصات السالفة والإضافة عليها ومنح درجات بكالوريوس في كل تخصص على حدة ليكون لدينا مرضون اختصاصيون وفقا للأمراض الشائعة والتي تعمل بدورها على مساعدة الطبيب على القيام بدوره بمهارة وتقنية عالية. إن صياغة المناهج لهذه التخصصات ليست بالمعضلة الكبيرة فيستطيع الاستشاريون والمتخصصون في الطب كل في مجاله صياغة مواد تتناسب مع مستوى الدارسين للتمريض وبما لا يتعارض مع مهنة الطبيب. فالمرضى دوره مباشر أكثر مع المرضى وهم بالتالي الذين يترجمون توصيات الأطباء إلى واقع يتلمسه المريض، واليوم مع تنوع وتشعب الأمراض هل عاد كافيا أن يكون التمريض لا يزال يرتكز على القاعدة العلمية القديمة دون تطور؟ فاليوم نحن بحاجة أكبر من أي وقت مضى إلى تأهيل كوادر تمريضية تكون يد عون للأطباء للارتقاء بمستوى التطبيب في الكويت، هذا فضلا عن ضرورة طرح برامج الدراسات العليا في التمريض لدى الجامعة حتى تتمكن من وضع بصمة مميزة لنا في التمريض. فليس من الضروري أن يكون العالم قد سبقنا في هذا التوجه فلنكن نحن السابقون للعالم بمستوى تعليمنا لما له أثر كبير في تصنيفنا الدولي حتى أن نجاح التجربة لدينا سيشجع بقية الدول على اقتباس التجربة الكويتية وتطبيقها لديهم مما سيجعل لنا دورا بارزا في إحداهم حقول المعرفة. بيد أن ذلك الأمر بحاجة إلى إعادة جدولة تخصص التمريض من خلال تشكيل لجان استشارية لا كبر الأطباء في التخصصات المختلفة ويتم وضع أساسيات لكل ما يحتاجه المريض من عناية محددة تتوجب على المرضين القيام بها. فلا نستطيع أن نكتفي بالخبرة الميدانية دون أن نعززها بقاعدة علمية وهذا بالتالي لا يعني أن نحول كليات التمريض لتخصصات فرعية لكلية الطب، ولكن صياغة كل تخصص بما يتناسب مع الأمراض المختلفة. إن عملية توطئ مهنة التمريض وإعادة توجيه نظرة المجتمع لهذه المهنة لا بد أن يعمل المتخصصون على إعادة تغييرها من خلال القيمة العلمية المكتسبة من التمريض فلا نريد أن ينحصر التمريض في مهارة إعطاء الحقن والدواء أو التجبير وحسب بل نريد أن يكون هذا المرض لديه خلفية علمية حتى يتمكن من استشفاف مضاعفات العلاج السلبية والإيجابية على المرضى، من جانب آخر سرعة إنقاذ المريض متى ما تعرض لأي طارئ في ظل عدم تواجد الطبيب المناوب أو انشغاله فيكون للممرض القدرة على الإسعاف الأولى من خلال قدرته وتمكنه على تشخيص أولى للحالة التي تواجهه.

عزة الغامدي

افتتاح تخصصات فرعية للتمريض مع طرح الدراسات العليا

المرضون والمرضات أو إن اصح التعبير ملائكة الرحمة كما نسميهم، تلك الفئة من القطاع الطبي الذي يعتبر ركيزة أساسية في حياة المريض نظرا للدور الكبير الذي يلعبونه في التطبيب والتخفيف من معاناة المرضى. ولأن العلم يتطور والعالم يضيء كلما نحو تطوير هذه المهنة كيف لنا في الكويت أن نكسب تعليم تخصص التمريض قيمة إضافية عن الممنوحة في شتى أنحاء العالم؟ فاليوم الجهة الرسمية في الدولة التي تكسب درجتي الدبلوم والبيكولوجيوس في التمريض هي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ولكن أين دور جامعة الكويت من هذا التخصص الحيوي؟ وأين دور الأساتذة المتخصصون في الطب من صياغة وتأليف كتب للتدريس تناسب التمريض؟ فالعالم اليوم يقدم درجة الدبلوم العالي والماجستير في تخصصات فرعية للتمريض ومنها على سبيل المثال لا الحصر تمريض الطوارئ، العمليات، العناية المركزة، القلب والأوعية الدموية، الجراحة والباطنية، الحروق، مكافحة العدوى، رعاية المسنين، الأورام، الصحة النفسية والكلية وغيرها من التخصصات الفرعية. ولكن ماذا لو قامت جامعة الكويت باعتماد هذه التخصصات السالفة والإضافة عليها ومنح درجات بكالوريوس في كل تخصص على حدة ليكون لدينا مرضون اختصاصيون وفقا للأمراض الشائعة والتي تعمل بدورها على مساعدة الطبيب على القيام بدوره بمهارة وتقنية عالية. إن صياغة المناهج لهذه التخصصات ليست بالمعضلة الكبيرة فيستطيع الاستشاريون والمتخصصون في الطب كل في مجاله صياغة مواد تتناسب مع مستوى الدارسين للتمريض وبما لا يتعارض مع مهنة الطبيب. فالمرضى دوره مباشر أكثر مع المرضى وهم بالتالي الذين يترجمون توصيات الأطباء إلى واقع يتلمسه المريض، واليوم مع تنوع وتشعب الأمراض هل عاد كافيا أن يكون التمريض لا يزال يرتكز على القاعدة العلمية القديمة دون تطور؟ فاليوم نحن بحاجة أكبر من أي وقت مضى إلى تأهيل كوادر تمريضية تكون يد عون للأطباء للارتقاء بمستوى التطبيب في الكويت، هذا فضلا عن ضرورة طرح برامج الدراسات العليا في التمريض لدى الجامعة حتى تتمكن من وضع بصمة مميزة لنا في التمريض. فليس من الضروري أن يكون العالم قد سبقنا في هذا التوجه فلنكن نحن السابقون للعالم بمستوى تعليمنا لما له أثر كبير في تصنيفنا الدولي حتى أن نجاح التجربة لدينا سيشجع بقية الدول على اقتباس التجربة الكويتية وتطبيقها لديهم مما سيجعل لنا دورا بارزا في إحداهم حقول المعرفة. بيد أن ذلك الأمر بحاجة إلى إعادة جدولة تخصص التمريض من خلال تشكيل لجان استشارية لا كبر الأطباء في التخصصات المختلفة ويتم وضع أساسيات لكل ما يحتاجه المريض من عناية محددة تتوجب على المرضين القيام بها. فلا نستطيع أن نكتفي بالخبرة الميدانية دون أن نعززها بقاعدة علمية وهذا بالتالي لا يعني أن نحول كليات التمريض لتخصصات فرعية لكلية الطب، ولكن صياغة كل تخصص بما يتناسب مع الأمراض المختلفة. إن عملية توطئ مهنة التمريض وإعادة توجيه نظرة المجتمع لهذه المهنة لا بد أن يعمل المتخصصون على إعادة تغييرها من خلال القيمة العلمية المكتسبة من التمريض فلا نريد أن ينحصر التمريض في مهارة إعطاء الحقن والدواء أو التجبير وحسب بل نريد أن يكون هذا المرض لديه خلفية علمية حتى يتمكن من استشفاف مضاعفات العلاج السلبية والإيجابية على المرضى، من جانب آخر سرعة إنقاذ المريض متى ما تعرض لأي طارئ في ظل عدم تواجد الطبيب المناوب أو انشغاله فيكون للممرض القدرة على الإسعاف الأولى من خلال قدرته وتمكنه على تشخيص أولى للحالة التي تواجهه.